رئاسة الوزراء

بلاغ رسمي رقم (٢١) لسنة ٢٠٢٢
لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢٣

تمهيداً لإنجاز مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ ومناقشته والسير باجراءات إقراره وفقاً لأحكام الدستور، وكذلك انجاز نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

وفي ضوء حالة التعافي التي يشهدها الإقتصاد الوطني من الآثار السلبية لجائحة كورونا، وتمكن الاقتصاد الوطني من تجاوز التحدّيات الاقتصادية الكبيرة التي واكبت الجائحة جراء السياسات الحصيفة والاجراءات الحكومية التي ساهمت في الحد من التبعات الاقتصادية للجائحة ووفرت الحماية الاجتماعية للمواطنين . وفي ضوء تمكن الحكومة من تنفيذ العديد من الاصلاحات الهيكلية في برنامجها للاصلاح الاقتصادي والمالي في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي من أبرزها الاصلاحات الهيكلية في النظام الضريبي، والاصلاحات الهادفة إلى تعزيز النمو الشامل من خلال تعزيز تنافسية قطاع الأعمال وخلق فرص العمل خاصة للشباب، وتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

ولضمان استدامة الاستقرار المالي والنقدي والحفاظ على المكتسبات التي حققها الاقتصاد الوطني جراء السياسات المالية والنقدية التي شكلت داعماً أساسياً للتعافي الاقتصادي والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، ومتابعة الجهود الهادفة إلى وضع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي على مسار هبوط تدريجي، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والتشاركية في ادارة المالية العامة، ولأجل تحقيق معدل نمو

اقتصادي مستدام يساهم في خفض معدل البطالة وتحسين مستوى معيشة المواطنين، مع الاستمرار في تهيئة بيئة الاستثمار الجاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية.

فقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك سقوف الإنفاق لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية بما في ذلك سقوف المحافظات لعام ٢٠٢٣، **حيث تم الاستناد في اعداد تقديرات مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي :**

١. عدم فرض أية ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية.
٢. تعزيز الإنفاق الرأسمالي لتحريك عجلة التنمية الإقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي وبما ينعكس إيجاباً على معدلات التشغيل.
٣. الالتزام بتنفيذ متطلبات تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي (٢٠٢٢-٢٠٣٣) وما تضمنته من مبادرات وخطط وبرامج.
٤. الالتزام بتنفيذ متطلبات خارطة طريق تحديث القطاع العام (٢٠٢٢-٢٠٣٣) وما تضمنته من خطط وبرامج.
٥. انجاز المهام المناطة بجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وفق أولويات وبرامج واضحة، خاضعة للرقابة والتقييم، وضمن أطر زمنية محددة للتنفيذ.
٦. الاستمرار في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الأردني والبناء على الانجازات المتحققة بما يضمن حفز النمو الإقتصادي وتعزيز مرونة الإقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته.

٧. تحسين خدمات الرعاية الصحية وتوفيرها لجميع المواطنين، وتقديم الرعاية المتواصلة من خلال تقوية دور الرعاية الصحية الاولية، وتعزيز اطار الحوكمة والمساءلة في القطاع وضمان مواءمة الرعاية الصحية مع المعايير الدولية، وتطوير قدرات الموارد البشرية في القطاع الصحي، وتسريع عملية التحول الرقمي وتعزيزها في القطاع الصحي للوصول الى أفضل المعايير المتعلقة بتقديم الخدمات الصحية عالية الجودة.

٨. الاستمرار في تعزيز وتطوير شبكة الامان الإجتماعي وربطها بمنظومة التعليم والصحة والعمل، والسعي للوصول بآثارها الإيجابية لكافة فئات المجتمع بناء على أسس تحقّق العدالة الاجتماعيّة وخطّة متكاملة تتضمّن تطوير آليّات الاستهداف والوصول إلى الأسر الفقيرة والشرائح المستحقّة.

٩. الاخذ بعين الاعتبار المشاريع والنفقات الضرورية لمواجهة الظروف الناجمة عن التغير المناخي ومتطلبات النمو الأخضر ومراعاة المعايير والمتطلبات اللازمة لذلك وخاصة تلك الواردة كمؤشرات لتنفيذ التفاهمات والاتفاقيات المتعاقد عليها مع الجهات والمؤسسات الدولية.

١٠. تغطية الاحتياجات التنموية للمحافظات مع اعطاء الاولوية للمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ والمشاريع الملتزم بها.

١١. الاخذ بعين الاعتبار المشاريع والخطط والمبادرات الواردة ضمن برنامج اولويات عمل الحكومة الاقتصادي.

١٢. الاخذ بعين الاعتبار المطالب الخدمية والتنموية التي تم طرحها خلال الزيارات الملكية لمحافظات المملكة عند اعداد مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام ٢٠٢٣.

١٣. تعزيز مبدأ الإعتماد على الذات في تغطية الإنفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي والجمركي والتجنب الضريبي، وتعزيز اجراءات التدقيق والتفتيش الضريبي وتطوير أنظمة وبرامج التحصيل والتدقيق من خلال معالجة وتحليل البيانات والمعلومات المالية وتحديد الانحرافات والمخالفات الضريبية.

١٤. سيادة القانون وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وحماية المال العام، في إطار من الشفافية والمساءلة، والتأكيد على استقلالية هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وديوان المحاسبة، وتعزيز السلطة القضائية.

١٥. مواصلة النهوض بالقطاع الزراعي، وتعزيز الأمن الغذائي في المملكة من خلال الالتزام بتنفيذ الخطة الوطنية للزراعة المستدامة للأعوام (٢٠٢٢- ٢٠٢٥)، والتي تهدف إلى زيادة إنتاجية القطاع الزراعي ورفع القيمة المضافة له، وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة لتطويره وفتح أسواق تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية.

١٦. تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتحسين البيئة الإستثمارية في المملكة والمضي قدما في جذب الاستثمارات خاصة في المشاريع الاستراتيجية الكبرى وبما يؤدي إلى تحقيق نمو إقتصادي حقيقي ومستدام.

١٧. الإستمرار في مأسسة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال معالجة التحديات الإجرائية للقطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، وتبني مشاريع استثمارية وبنية تحتية في قطاعات مختلفة على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن تحقيق أهداف البرامج والخطط الحكومية، ويخفف الاعباء المالية على الحكومة في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة.

١٨. تحفيز قطاع السياحة والإستثمار السياحي، والعمل على جعل الأردن وجهة سياحية رئيسة من خلال تطوير منتجات سياحية منافسة ومستدامة، ووضع خطط استباقية متوسطة وطويلة المدى لرفع كفاءة العملية السياحية من خلال إنشاء قاعدة بيانات سياحية متكاملة وتطوير منظومة خطة أمنية للمواقع السياحية، وتطوير منظومة النقل السياحي، وتطوير رزنامة الكترونية متكاملة الفعاليات لجميع محافظات المملكة.

١٩. متابعة تنظيم سوق العمل لضمان تشغيل الاردنيين وإحلالهم في الوظائف والمهن المتاحة ومعالجة الإختلالات والتشوهات في بعض جوانبه وتوفيق اوضاع العمالة الوافدة المخالفة وإيجاد آليات جديدة لحث الشباب الأردني للإنخراط في سوق العمل بعد تمكينهم وتدريبهم وتأهيلهم بالتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص.

٢٠. تعزيز أمن التزود بالطاقة من خلال تنفيذ إجراءات الخطة التنفيذية لاستراتيجية قطاع الطاقة للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٣٠) وتنويع مصادر الغاز الطبيعي وتنويع مصادر توليد الطاقة الكهربائية (غاز، طاقة متجددة، صخر زيتي) ورفع المخزون الاستراتيجي للمشتقات النفطية والزيادة في تنويع مصادر الوقود المستخدمة في الصناعات والنقل وضبط الفاقد من الكهرباء.

٢١. تحديد اولويات المشاريع الاستثمارية الحكومية الجديدة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على توصيات وحدة ادارة الاستثمارات الحكومية لتحقيق أكبر عوائد اقتصادية واجتماعية ممكنة بما يتماشى مع احتياجات الاقتصاد الوطني.

٢٢. الإستمرار في تعزيز عملية التحول الرقمي وتعزيز نهج الحكومة الالكترونية من خلال التوسع في أتمتة الخدمات الحكومية ودعم توفير المهارات الرقمية في الأردن، والأخذ بعين الاعتبار المشاريع والمبادرات والإجراءات اللازمة لتنفيذ

الاستراتيجيّة الوطنيّة للتحوّل الرقمي والخطّة التنفيذيّة للأعوام (٢٠٢١ – ٢٠٢٥)، وتحسين نوعيّة الخدمات وجعلها أكثر فاعليّة واستدامة وموثوقيّة، وتعزيز بيئة العمل، وتحسين موقع الأردن بحسب المؤشّرات العالميّة في مجال التحوّل الرقمي، ودعم ريادة الأعمال وتطويرها بجميع أنواعها.

٢٣. تحسين وتفعيل منظومة النقل العام المستدام وزيادة كفاءة وسائل النقل العام، من خلال توظيف التكنولوجيا واستخدام الطاقة المتجددة والحلول الذكية وبناء قدرات العاملين في هذا القطاع.

٢٤. تعزيز أمن التزود بالمياه، من خلال تنفيذ مشاريع كبرى بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتوسع في مشاريع الحصاد المائي ومحطات التنقية للاستخدامات الزراعية وضبط الفاقد من المياه، وعمل دراسة شاملة ومعمقة لمصادر المياه الجوفية وسبل تعزيزها واستثمارها بالشكل الأمثل، ومواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.

٢٥. استعادة التوازن التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية والحد من خسائر الشركة، والعمل على إبرام اتفاقيات لتصدير الكهرباء إلى دول الجوار في ضوء الفائض في انتاج الكهرباء، وتوجيه دعم الكهرباء للأسر المستحقة.

٢٦. الإستغلال الأمثل للمنح والمساعدات المقدمة من الدول الصديقة والشقيقة والمؤسسات الدولية والتأكيد على قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية بتنفيذ المؤشرات المرتبطة بها والتي تم الاتفاق عليها مع الجهات المانحة والمقرضة بموجب الإتفاقيات الموقعة معها.

٢٧. متابعة تطوير منظومة التعليم العام، وتنفيذ المبادرات والإجراءات المتعلقة بتحسين البيئات المدرسية في المدارس الحكومية والتوظيف الموسع للتكنولوجيا في التعليم، والتوسع في التعليم المبكر، والاستغلال الأمثل للأبنية المدرسية من خلال الدمج المدروس للمدارس الصغيرة وضمان معايير الأمان والرعاية والسلامة، ومتابعة تنفيذ استراتيجية التعليم الدامج، والعمل على تطوير التعليم المهني بما يتوائم مع احتياجات التشغيل.

٢٨. تطوير تشريعات حقوق الإنسان وترسيخها من خلال مراجعة وتطبيق التوصيات الواردة في التقارير الوطنية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

وقد استندت موازنة عام ٢٠٢٣ إلى التوقعات الإقتصادية الرئيسية التالية :

١. التعافي التدريجي للاقتصاد الوطني حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (٢.٧%) لعام ٢٠٢٣ و(٣.٠%) لعام ٢٠٢٤ و (٣.٣%) لعام ٢٠٢٥. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة (٥.٨%) لعام ٢٠٢٣ و(٥.٦%) لعام ٢٠٢٤ و (٥.٩%) لعام ٢٠٢٥ على التوالي.

٢. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (٣.٠%) في عام ٢٠٢٣ و(٢.٥%) في عام ٢٠٢٤ و(٢.٥%) في عام ٢٠٢٥.

٣. نمو الصادرات الوطنية بنسبة (2.7%) لعام ٢٠٢٣ ونحو(0.9%) في عام ٢٠٢٤ ونحو(٢.٦%) في عام ٢٠٢٥.

٤. نمو المستوردات السلعية بنسبة (٠.٥%-) لعام ٢٠٢٣ ونحو(١.٤%) في عام ٢٠٢٤ ونحو (٢.٢%) في عام ٢٠٢٥.

٥. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٣ نحو (٤.٨%-) لتصل هذه النسبة إلى (٤%-) في عام ٢٠٢٤ ومن ثم إلى (3.6%-) في عام ٢٠٢٥.

كما استندت تقديرات النفقات والإيرادات في مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ إلى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية:

١. الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.

٢. رصد المخصصات المالية الضرورية لدعم القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية بما يسهم برفع كفاءتها وجاهزيتها.

٣. الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.

٤. الاستمرار في ضبط التعيينات على الوظائف الشاغرة وقصرها على الاحتياجات الملحّة.

٥. تغطية كلفة فوائد الدين العام الداخلي والخارجي.

٦. رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات والنفقات الجارية لإدامة عمل مجالس المحافظات.

٧. ضبط معدلات نمو الانفاق العام والجاري منه على وجه التحديد دون التأثير على قدرة الاجهزة الحكومية على أداء مهامها على النحو المطلوب.

٨. ضبط وترشيد الإنفاق العام واتخاذ الإجراءات الرامية إلى الترشيد في استخدام المحروقات والكهرباء والمياه والقرطاسية، ومتابعة الصيانة الدورية والمنتظمة لشبكات المياه، وتعزيز استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء والأدوات الموفرة للطاقة، وضبط استخدام السيارات الحكومية والتدفئة، وكذلك بند السفر، وعدم تغيير أو شراء السيارات والاثاث الا للضرورة القصوى وبعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء المسبقة.

٩. عدم رصد أي مخصصات للمكافآت ضمن النفقات الرأسمالية والإقتصار على رصد هذه المخصصات ضمن مجموعة تعويضات العاملين في النفقات الجارية.

١٠. تصنيف نفقات المشاريع الرأسمالية التي يغلب عليها طابع الأنشطة الجارية ضمن النفقات الجارية.

١١. عدم التعيين على حساب المشاريع الرأسمالية، بما في ذلك شراء الخدمات الا في الحالات المبررة فقط.

١٢. رصد المخصصات المالية اللازمة لصندوق المعونة الوطنية لتغطية الكلفة المترتبة على زيادة عدد الاسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية/ الدعم النقدي الموحد.

١٣. مواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.

١٤. رصد المخصصات المالية لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص .

١٥. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية وتغطية كلفة التوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول الى التأمين الصحي الشامل.

١٦. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات.

١٧. رصد المخصصات المالية لدعم الجامعات وصندوق دعم الطالب المحتاج.

١٨. رصد المخصصات المالية في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لتنفيذ المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج دعم الموازنة العامة الموقعة مع الجهات المانحة.

١٩. رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.

٢٠. رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.

٢١. رصد المخصصات المالية اللازمة للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكين المجلس من متابعة المهام المناطة به بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٧.

٢٢. رصد المخصصات المالية لتعزيز استقلالية الأجهزة القضائية والرقابية.

٢٣. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات الصحة والتعليم والنقل والمياه والطاقة.

٢٤. رصد المخصصات المالية اللازمة للنهوض بالقطاع السياحي.

٢٥. رصد المخصصات اللازمة لتعزيز الامن السيبراني والحماية الالكترونية وتحصين الأنظمة التقنية والتكنولوجية الوطنية.

٢٦. متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية في موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

٢٧. حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها والمقدرة في الموازنة العامة.

وفي ضوء ما سبق، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازناتها للاعوام ٢٠٢٣- ٢٠٢٥ بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه ٢٠٢٢/١١/٢٣ مع تضمين مشاريع موازناتها المشاريع الرأسمالية للمحافظات التي تم اعتمادها من قبل مجالس المحافظات، مع مراعاة محدودية الموارد المالية المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته وانتاجيته عند اعداد هذه الموازنات، وعلى ان تقوم الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإجراء التعديلات و التحديثات التي طرأت على خططها الإستراتيجية خلال هذا العام بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج التي تضطلع بها وكلفها، والمهام التي تقوم بها ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية، والبيانات والمعلومات الاستدلالية الأخرى، ومؤشرات قياس الأداء القابلة للتطبيق والقياس وقيم مؤشرات الأداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن قيم المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة ٢٠٢٣-٢٠٢٥، وعلى ان يتم الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/ انثى)

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

والطفل عند تحديد هذه المؤشرات وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وأبرز الإنجازات التي حققتها الوزارة / الدائرة في السنة السابقة لسنة الموازنة وأهم التحديات التي واجهتها في تحقيق الانجاز، والنتائج والمخرجات التي يقدمها البرنامج لتحقيق الأولويات الوطنية، بما يفضي الى تسريع وتيرة العمل نحو إنجاز أولويات الحكومة واستكمال الخطط والبرامج الوطنية التي تبنتها والتزمت بها الحكومة، وبما يمكن من إجراء التقييم المستمر للإنجازات والأداء الحكومي. إضافةً إلى بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج واهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديريات والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج. مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي تمت على جداول الموازنة والمعلومات المطلوبة حسب النماذج الجديدة والمتضمنة تحديد الأولويات القطاعية وعلى مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمتعلقة بالتغير المناخي والنوع الاجتماعي والأولويات الأخرى والنتائج المتوقعة لها.

وليتسنى تحقيق اهداف السياسة المالية والوصول الى عجز مالي مقبول واحتواء الدين العام ضمن المستويات الآمنة خلال السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥ فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بالتعليمات المرفقة ببلاغ إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢٣.

رئيس الوزراء

الدكتور بشر هاني الخصاونة

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

تعليمات إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2023

أولاً : تعليمات عامــة :

١- تقدّم تقديرات الإيرادات ومشاريع الموازنة الجارية والرأسمالية وموازنات التمويل وجداول تشكيلات الوظائف إلى دائرة الموازنة العامة ضمن الإطار متوسط المدى للأعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٥ في **موعد أقصاه ٢٠٢٢/١١/٢٣** ليتسنى بالتالي إعداد مشروع قانون الموازنة العامة والسير بالمراحل الدستورية لإقراره وكذلك اعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بالتزامن مع مشروع قانون الموازنة العامة.

٢- تقوم الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم مشاريع موازناتها بشكل مفصل للأعوام ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ وعلى أن تكون هذه الموازنات مستندة إلى خطط عمل سنوية يتم صياغتها في كل وزارة/ دائرة/ وحدة حكومية، متضمنة الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج المتعلقة بها ومؤشرات قياس الأداء المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة بالإضافة إلى تقدير الكلف المالية المتوقعة لتنفيذ هذه البرامج وبما ينسجم مع متطلبات الموازنة الموجهة بالنتائج وفق الأسس التالية :

أ- تحديد النشأة والرؤية والرسالة والإطار القانوني المنظم لعمل الوزارة/الدائرة/ الوحدة الحكومية، وتحديد الاولويات القطاعية والنتائج المستهدفة المتوقعة وخاصةً

المتعلقة منها بالنوع الاجتماعي والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة والاولويات المتعلقة بالتغير المناخي.

ب- إجراء التعديلات والتحديثات التي طرأت على الخطط الإستراتيجية للوزارة/الدائرة/ الوحدة الحكومية خلال هذا العام بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية والبرامج التي تضطلع بها وكلفها، والمهام التي تقوم بها ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية، والبيانات والمعلومات الاستدلالية الأخرى، ومؤشرات قياس الأداء القابلة للتطبيق والقياس التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة ٢٠٢٣- ٢٠٢٥، وعلى ان يتم الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/ انثى) والطفل عند تحديد هذه المؤشرات وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وأبرز الإنجازات التي حققتها الوزارة / الدائرة في السنة السابقة لسنة الموازنة وأهم التحديات التي واجهتها في تحقيق الانجاز، والنتائج و المخرجات التي يقدمها البرنامج لتحقيق الأولويات الوطنية، وبيان أبرز المعلومات عن الوزارة /الدائرة/الوحدة الحكومية سواء التي لها فروع وانشطة في المحافظات او التي يقتصر عملها على المركز مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر، انثى) والطفل عند تعبئة البيانات وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة بهذا الخصوص.

ج- تحديد الكلفة الفعلية لكل مشروع وبيان هدف المشروع وموقعه الجغرافي ومدة التنفيذ ومصادر التمويل والتدفقات النقدية وعدد المستفيدين (ذكر، انثى) وحسب نموذج بطاقة وصف المشروع المعد من قبل دائرة الموازنة العامة.

٣- تحديد الالتزامات المالية القائمة على المدى المتوسط للسنوات ٢٠٢٣- ٢٠٢٥.

٤- تحديد المشاريع الجديدة المرتبطة بالمنح الخارجية والاتفاقيات الدولية وكلفها وجاهزيتها وأهميتها في ضوء ارتباطها بالأولويات والأهداف الوطنية.

٥- تصنيف النفقات الجارية حسب البرامج والانشطة وإدراج المخصصات الضرورية بشكل تفصيلي لكل برنامج ونشاط وكل بند من بنود الموازنة الجارية وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة في هذا المجال.

٦- تحديد المخصصات المقدرة للاناث والمخصصات المقدرة للطفل وتوزيعها حسب البرامج للسنوات ٢٠٢١-٢٠٢٥ وفقاً للنماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة بهذا الخصوص.

٧- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشاريع موازناتها لعام ٢٠٢٣ تعبئة النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة وفقاً لخارطة الحسابات. وفي حال الحاجة الى إضافة برنامج او مشروع أو نشاط او بند جديد فيتم إضافته دون ترميز لحين دراسته واعتماده من قبل دائرة الموازنة العامة، وفي حال اعتماده تقوم الدائرة بإعطائه الترميز المناسب وسوف تقدم الدائرة كل اشكال المساعدة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند تعبئة هذه النماذج.

٨- على الوزارات والدوائر الحكومية التي تطبق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) العمل على ادخال مشاريع موازناتها للاعوام ٢٠٢٣- ٢٠٢٥ على نظام (GFMIS) وذلك ضمن مسار الاعداد .

٩- عدم تجاوز أي وزارة او دائرة او وحدة حكومية سقف الإنفاق المرفق والمخصص لها في موازنة عام ٢٠٢٣ بأي حال من الأحوال، وعليها ترتيب أولويات إنفاقها وفقاً لهذا السقف وإعداد موازنتها بحيث تتضمن فقط البرامج التي لا يتجاوز تمويلها سقف الإنفاق المخصص لها.

١٠- قيام الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بالتنفيذ بتضمين مشاريع موازناتها لعام ٢٠٢٣ المشاريع الرأسمالية للمحافظات التي تم اقرارها من قبل مجالس المحافظات.

١١- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بالتأكد من عدم وجود ازدواجية بين مشاريعها الرأسمالية والمشاريع الرأسمالية للمحافظات.

١٢- **التوقف عن طرح أية عطاءات جديدة اعتباراً من ٢٠٢٢/١١/٢٠ إلا بعد أخذ موافقة دولة رئيس الوزراء على ذلك بتنسيب من معالي وزير المالية/الموازنة العامة**. ويستثنى من ذلك المشاريع الرأسمالية الممولة من القروض والمنح.

١٣- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المبالغ الملتزم بها للمشاريع الرأسمالية في موازنة عام ٢٠٢٢ عند رصد المخصصات في مشروع موازنة عام ٢٠٢٣.

١٤- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية باجراء مراجعة شاملة لاوجه نفقاتها وخاصة الجارية منها بهدف ضبطها وترشيدها لتعكس الاحتياجات الفعلية والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

١٥- قيام جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ وحدة ادارة الاستثمارات الحكومية بالمشاريع الرأسمالية الجديدة المطلوبة لعام ٢٠٢٣ وفقا للنماذج المعدة لهذه الغاية من قبل الوحدة لتتمكن من دراستها والتنسيب للجنة المشروعات الحكومية الاستثمارية - المشكلة بموجب نظام السجل الوطني للمشروعات الحكومية الاستثمارية - بالمشاريع الضرورية التي يمكن اعتمادها في موازنة عام ٢٠٢٣ وفقا للاولويات الوطنية. حيث سيتم رصد مخصصات المشاريع الرأسمالية الجديدة ضمن موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام ٢٠٢٣ بعد اخذ موافقة مجلس الوزراء عليها.

١٦- قيام جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الاخذ بعين الاعتبار احتياجات الطفل والمرأة وابراز البرامج والمشاريع والانشطة التي تعنى بذلك وتوزيع المخصصات المرصودة لهذه الغاية حسب البرامج والمشاريع والانشطة، ومراجعة مؤشرات قياس الأداء المتعلقة بها ووضع مؤشرات قياس اداء حساسة للنوع الاجتماعي ومتابعتها.

١٧- الاخذ بعين الاعتبار متطلبات تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي (٢٠٢٢-٢٠٣٣) وما تضمنته من مبادرات وخطط وبرامج وكلفها واولوياتها.

١٨- الاخذ بعين الاعتبار متطلبات خارطة طريق تحديث القطاع العام (٢٠٢٢-٢٠٣٣) وما تضمنته من خطط وبرامج وكلفها واولوياتها.

١٩- تحديد اولويات كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ضمن الاطار متوسط المدى والنتائج المستهدفة المتوقع تحقيقها في عام ٢٠٢٣ في ضوء السقوف المحددة لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية وفقا للنماذج التي تم اعدادها من دائرة الموازنة العامة والتي تم تزويد الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بها.

٢٠- تحديد الاولويات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة والتغير المناخي والنتائج المتوقع تحقيقها في هذه المجالات للأعوام (٢٠٢٣-٢٠٢٥).

ثانيا : الإيرادات ومصادر التمويل :

١- تزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لعام ٢٠٢١ وللشهور التسعة الاولى من عام ٢٠٢٢ والإيرادات المقدرة للشهور الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٢٢ والإيرادات المتوقع تحصيلها خلال السنوات ٢٠٢٣- ٢٠٢٥ وأسباب انحرافها وحسب النموذج المعد من قبل دائرة الموازنة العامة.

٢- تقديم كشف يبين الإيرادات والمنح الخارجية والهبات والأمانات أو أي حسابات أخرى لا تدخل ضمن قانون الموازنة العامة وأوجه إنفاقها مع بيان القوانين والانظمة التي تحصل وتصرف بموجبها هذه الايرادات كما يقدم كشف بالمساعدات العينية المتوقعة وأوجه استعمالاتها مع تقييم قيمتها النقدية.

٣- قيام الدوائر التحصيلية وبالأخص تلك المعنية بتحصيل الايرادات الضريبية بتقديم كشف تفصيلي يتضمن الجهات المعفاة من الضرائب وحجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية بموجب قانون الاستثمار.

٤- قيام الوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بموازنات التمويل ضمن مشاريع موازناتها مفصلة حسب المصادر والاستخدامات وفقاً للنماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة .

٥- العمل على تنمية الإيرادات العامة من خلال رفع كفاءة إجراءات تحصيلها والحد من التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية وذلك بهدف المحافظة على مستوى كافٍ من الإيرادات لمساعدة الحكومة في تنفيذ برامجها، وتزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات

تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لكل دائرة تحصيلية وأسباب انحرافها عما هو مقدر وحسب النموذج المعد في دائرة الموازنة العامة .

٦- العمل على تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية وخاصة التي تتلقى دعماً مالياً من الخزينة بهدف تمويل برامجها من مواردها الذاتية وبالتالي تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة وكذلك تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية التي ترفد الخزينة العامة بفوائض مالية بهدف زيادة حصيلة هذه الفوائض.

٧- تقدير الإيرادات وفق منهجية واضحة مرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، وبآثار الاتفاقيات المبرمة بين المملكة والدول الاخرى ومراعاة قدرة المكلفين وتحقيق العدالة والحد من التهرب الضريبي جنباً الى جنب مع دراسة فاعليتها في تحفيز واجتذاب الاستثمارات الى المملكة.

٨- تحليل ودراسة الإيرادات غير الضريبية والمحافظة على تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والمستثمرين على حد سواء بكفاءة عالية وبأقل كلفة ممكنة.

٩- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية بتحقيق المؤشرات المتفق عليها ضمن برامج المنح الخارجية المختلفة، الامر الذي ينعكس ايجابا على حجم المنح الواردة للخزينة.

ثالثا : النفقـــات :

أ- النفقات الجارية:

ضبط النفقات الجارية وعدم التوسع بها تحقيقاً لمبدأ التخصيص الأكفأ للموارد المالية المتاحة وتقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وجودة أعلى، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

١- الرواتب والأجور والعلاوات:

تقدر المخصصات لهذه المجموعة وفقا لما يلي :

أ- الوظائف المشغولة وفقا للرواتب والعلاوات الفعلية الواردة حسب كشف الرواتب والزيادة السنوية الطبيعية لهذه الرواتب.

ب- كلفة الوظائف الشاغرة والوظائف المتوقع احداثها على جدول تشكيلات الوظائف.

ج- عدم طلب رصد أي مخصصات إضافية غير مبررة للمكافآت وعلاوة النقل وبدل التنقلات والعلاوات الاخرى وتقديم جداول تتضمن أسماء الموظفين الذين يتقاضون هذه المكافآت والعلاوات ووظائفهم ومقدار تلك العلاوة أوالبدل لكل منهم ومبررات منح هذه المكافآت والعلاوات وفق الأنظمة سارية المفعول.

د- عدم رصد أي مخصصات للمكافآت ضمن النفقات الرأسمالية والإقتصار على رصد هذه المخصصات ضمن مجموعة تعويضات العاملين في النفقات الجارية.

٢- النفقات التشغيلية (استخدام السلع والخدمات) :

ضبط وترشيد النفقات التشغيلية (استخدام السلع والخدمات) لتكون ضمن الحدود الدنيا لتسيير اعمال الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والتأكيد على ضرورة اعتماد

تقديرات تتسم بدرجة عالية من الدقة والانضباط والمسؤولية ولاسيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والمياه الى جانب تخفيض بند الايجارات من خلال الاستخدام الامثل للابنية المستأجرة والتحول التدريجي لملكية الابنية الحكومية مع ضرورة مراعاة عدم تأجيل دفع الفواتير والذمم المستحقة عليها وعلى أن يتم إعداد تقديرات كل مادة من مواد النفقات التشغيلية حسب الاحتياجات الفعلية وعلى أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية:-

أ- جداول تبين حجم الاستهلاك لكافة بنود الانفاق من السلع والخدمات كل بند على حدة.

ب- عقود الإيجارات الفعلية والملتزم بها علماً بأنه لن يتم رصد أي مخصصات للإيجارات الجديدة إلا للضرورة القصوى.

ج- كشف يبين عدد السيارات والآليات وأنواعها وتاريخ صنعها ومعدلات استهلاكها من المحروقات والزيوت وقطع الغيار وكشف بالسيارات والآليات المنوي شطبها معتمدة من الجهات المعنية .

د- أية عقود ملتزم بها مثل عقود الصيانة والخدمات والتنظيف والتأمين... الخ.

هـ- بيان مفصل يتضمن المخزون المتوفر لدى الوزارة/الدائرة /الوحدة الحكومية من كافة اللوازم وقطع الغيار والقرطاسية والأجهزة والآلات لسنة ٢٠٢٢.

و- كشف يتضمن الالتزامات القائمة وغير المسددة مع بيان الاسباب تمهيدا لدراستها والنظر في إمكانية معالجتها ضمن مخصصات الوزارة / الدائرة / الوحدة الحكومية نفسها.

ز- كشف تفصيلي بكافة البنود والمخصصات التي تندرج تحت المادة (٢١٤- مصروفات سلع وخدمات).

٣- الفوائد والإعانات والدعم والمنح والمنافع الاجتماعية :

يتم تقدير هذه النفقات من خلال الاخذ بعين الاعتبار القرارات والاتفاقيات التي تستند إليها الوزارات /الدوائر/ الوحدات الحكومية في دفع هذه النفقات على أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية:

أ- بيان يتضمن كافة تفاصيل الفوائد الداخلية والخارجية المستحقة.

ب- بيان يتضمن قيمة الإعانات السنوية والجهات المستفيدة مع بيان السند القانوني لها.

ج- بيان يتضمن قيمة الدعومات / المنح المقدمة للوحدات الحكومية وأوجه إنفاق هذه الدعومات/ المنح.

د- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المخصصات التقاعدية والعلاوات والتعويضات والمكافآت للمتقاعدين المدنيين والعسكريين.

هـ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساعدات الاجتماعية السنوية المقدمة والجهات المستفيدة من هذه المساعدات.

٤- النفقات الأخرى والأصول غير المالية:

يتم تقدير هذه النفقات بحدها الأدنى على ان يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية :

أ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساهمات السنوية وقيمة المساهمات غير المدفوعة مع بيان أسباب عدم الدفع.

ب- كشف يتضمن البعثات والدورات التدريبية المطلوبة وأعداد المستفيدين.

ج- بيان يتضمن قيمة المكافآت لغير الموظفين مع بيان السند القانوني لهذه المكافآت.

د- كشف يبين رديات الإيرادات لسنوات سابقة.

٥- مخصصات ادامة عمل مجالس المحافظات:

ترصد المخصصات اللازمة لإدامة عمل مجالس المحافظات ضمن موازنة وزارة المالية لعام ٢٠٢٣ والتي تشتمل على المكافآت والنفقات التشغيلية لمجالس المحافظات.

ب - النفقات الرأسمالية :

١- رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ المشاريع الملتزم بها والمتعاقد عليها وبوشر بتنفيذها ولم تنجز بعد، مع ضرورة إرفاق بيانات واضحة ومحددة لكل مشروع قيد التنفيذ يطلب له مخصصات في موازنة عام ٢٠٢٣ وكما يلي :

- اسم المشروع
- اهداف المشروع ومبرراته
- النتائج المتوقعة من تنفيذ المشروع
- الموقع الجغرافي للمشروع
- الجهة المنفذة والجهة المستهدفة
- الكلفة الكلية للمشروع ومصادر تمويله
- كلفة الاوامر التغييرية للمشروع
- التدفقات النقدية للمشروع
- المشاكل التي واجهت تنفيذ المشروع
- نسبة التجاوز في مدة تنفيذ المشروع

- نسبة التجاوز في كلفة تنفيذ المشروع
- مدة التنفيذ وتاريخ البدء والانتهاء لكل مشروع
- إجمالي الإنفاق التراكمي الفعلي للمشروع ونسبة الانجاز
- عدد العاملين على حساب المشروع
- عدد المستفيدين من المشروع (ذكر، انثى)

٢- عند رصد اي مخصصات لمشاريع رأسمالية جديدة في موازنة عام ٢٠٢٣ وخاصة المرتبطة منها بالمنح الخارجية والاتفاقيات الدولية والتي يتم تنفيذها على المستوى الوطني ضرورة ارفاق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لهذه المشاريع.

٣- تقديم كشف تفصيلي بحجم النفقات المتكررة والتشغيلية الناجمة عن تنفيذ المشاريع الرأسمالية واثر ذلك على حجم الموازنة الكلي لكل وزارة/دائرة/وحدة حكومية.

على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بما يلي:-

أ. إعادة ترتيب أولويات مشاريع الإنفاق الرأسمالي وخاصة تلك الممولة من القروض او المنح الخارجية بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار القدرة على تنفيذ مشاريعها وتوجهات الحكومة الرامية إلى الحد من الاقتراض الخارجي وقصره على الاقتراض الميسر وفق الاحتياجات الفعلية وذلك انسجاماً مع قانون الدين العام وادارته.

ب. القيام بتزويد دائرة الموازنة العامة بمعلومات متكاملة وشاملة عن جميع المشاريع الرأسمالية لديها وذلك وفقاً لبطاقة وصف المشروع المعتمدة لدى دائرة الموازنة العامة.

ج. ضرورة تزويد دائرة الموازنة العامة بتقرير شامل عن المشاريع الرأسمالية وحجم السحوبات من القروض والمنح لتمويل هذه المشاريع بهدف الوقوف على المشاكل والمعوقات التي قد تعترض تنفيذ هذه المشاريع ليتم تداركها وأخذها بعين الاعتبار عند رصد المخصصات.

د. توجيه النفقات الرأسمالية نحو المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وخاصة مشاريع البنية التحتية والمشاريع المحفزة للاستثمار في سائر محافظات المملكة للحد من مشكلتي البطالة والفقر، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية وقدرة كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية على تنفيذ هذه المشاريع.

هـ. الحد من شراء السيارات والأثاث، والتركيز على أعمال الصيانة في ضوء الاحتياجات الفعلية وشطب السيارات ذات كلفة الصيانة المرتفعة.

و. إدراج قيمة الاستملاكات المتوقعة لكل وزارة/ دائرة حكومية/وحدة حكومية معنية ضمن نفقاتها الرأسمالية وتزويد دائرة الموازنة العامة بقوائم الاستملاكات الحكومية الملتزم بها والتي يطلب رصد مخصصات لها في موازنة عام ٢٠٢٣ بموجب قرارات استملاك مع بيان تاريخ الاستملاك وقيمته والغرض منه.

ز. عدم شراء أجهزة الحاسوب ورخص البرمجيات والأنظمة التقنية إلا بعد التنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة من خلال اللجنة المشكلة بهذا الخصوص والعمل على تعظيم الاستفادة من الأجهزة المتوفرة.

ح. بيان الانشطة الجارية والمشاريع الرأسمالية التي تستهدف قطاع الاسرة عموماً والمرأة خصوصاً (المشاريع المراعية للنوع الاجتماعي في مجال التمكين الاقتصادي

والسياسي والاجتماعي) بالاضافة الى المشاريع التي تعنى بالطفل، بحيث يتم بيان كلفها الاجمالية ومصادر تمويلها والمحافظات المستفيدة منها.

ط. انهاء خدمات العاملين على حساب المشاريع الرأسمالية المنتهية إلتزاماً بقرارات مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

ي. اجراء مراجعة شاملة على كافة بنود الانفاق الرأسمالي للوقوف على انعكاساتها واثارها التنموية على الاقتصاد الوطني مع مراعاة نقل النفقات ذات الطبيعة الجارية من هذه البنود وتبويبها ضمن بنود النفقات الجارية.

رابعا : القروض والالتزامات :

١- على جميع الوحدات الحكومية ادراج المخصصات اللازمة لتسديد أقساط القروض الخارجية والداخلية المترتبة عليها والتي يستحق دفعها خلال عام ٢٠٢٣ او استحق دفعها خلال السنوات السابقة ولم تدفع مع بيان اسباب عدم الدفع.

٢- قيام وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتزويد دائرة الموازنة العامة بكشف يتضمن كافة القروض الخارجية والمنح المتعاقد عليها مقابل مشاريع انمائية خلال الاعوام ٢٠٢٣- ٢٠٢٥.

٣- قيام وزارة المالية بتزويد دائرة الموازنة العامة بكشف يتضمن القروض المتعاقد عليها والمعاد إقراضها ومواعيد تسديد الأقساط والفوائد والمشاريع التي يتم تمويلها، مع بيان اصل القروض وما سدد منها والاقساط والفوائد التي ستتحقق على هذه القروض خلال السنوات القادمة.

خامسا : تعليمات إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية :

١- ايلاء عملية تخطيط الموارد البشرية الأهمية اللازمة إستناداً إلى أحكام نظام الخدمة المدنية رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ وتعديلاته.

٢- الالتزام بان تكون قرارات النقل والانتداب والتكليف والإعارة المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية في الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة.

٣- إلغاء كافة الوظائف الشاغرة التي نتجت عن حالات الانفكاك كالإحالة على التقاعد او الاستقالة او فقدان الوظيفة او لأي سبب آخر بما ينسجم مع احكام نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

٤- اقتصار إدراج التعيينات الجديدة على المادتين (١٠٣ و١٢٠) ضمن مجموعة الرواتب والأجور والعلاوات في النفقات الجارية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيز فرص المرأة في تولي الوظائف القيادية والاشرافية وفق مبادئ الجدارة والاستحقاق وتكافؤ الفرص وخصوصاً في الدوائر التي تتدنى فيها نسبة مشاركة المرأة في تلك الوظائف.

٥- يرفق بجدول تشكيلات الوظائف الهيكل التنظيمي للوزارة/الدائرة/ الوحدة الحكومية مع تقديم الاقتراحات اللازمة لتعديل جدول التشكيلات، بحيث ينسجم ذلك مع تنظيمها الإداري ولن ينظر في أي تغيير لا ينسجم مع الهيكل التنظيمي، والوصف الوظيفي المعتمد.

٦- تزويد دائرة الموازنة العامة بجداول تبين توزيع الكوادر العاملة في الوزارة/ الدائرة/ الوحدة الحكومية على المجموعات الوظيفية فيها موزعة حسب الجنس والبرامج.

٧- على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بكافة الموافقات الرسمية المتعلقة بعمليات نقل الموظفين مع درجاتهم و/أو رواتبهم ضمن مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ ليتسنى نقل المخصصات المالية اللازمة.

٨- يرفق بجدول التشكيلات كشفاً بالوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن الاستغناء عنها أو نقلها.

٩- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي لديها فائض عن حاجتها من الموظفين التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية بهذا الخصوص وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية.

١٠- إرفاق جدول بالوظائف على أي حساب آخر خارج قانون الموازنة العامة.

١١- ارفاق جدول بالوظائف خارج جدول التشكيلات على البنود المختلفة للنفقات الجارية والرأسمالية.

سادساً : أحكام عامة:

١- ادراج موازنات الوحدات الحكومية ضمن قانون الموازنة العامة انسجاما مع تعديل المادة ١١٢ من الدستور الاردني والمتضمنة ما يلي:- **" يقدم مشروع قانون الموازنة العامة متضمناً موازنات الوحدات الحكومية الى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل للنظر فيه وفق أحكام الدستور".**

٢- تبويب موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية في قانون الموازنة العامة قطاعياً بحيث يشمل كل قطاع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية بالقطاع.

٣- تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المبرمة مع الدول والمؤسسات العربية والأجنبية، وقيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بخططها لتحقيق ذلك ضمن مشاريع موازناتها.

٤- قيام وزارة الخارجية بالتأكيد على دور البعثات الدبلوماسية الأردنية في الخارج في مجال تشجيع الصادرات الوطنية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال التعريف والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة وترويج المواقع السياحية والأثرية في المملكة.

٥- العمل بشكل حثيث على زيادة حجم المشاريع التنموية التي يتم تنفيذها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سائر محافظات المملكة.

٦- القيام بإعداد وتبويب الموازنات الجارية والرأسمالية للأعوام ٢٠٢٣- ٢٠٢٥ وفق النماذج المعدة لهذه الغاية من قبل دائرة الموازنة العامة.

٧- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم كشوفات تفصيلية للنفقات الرأسمالية للأعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٥، بحيث تبين هذه الكشوفات المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة ومصادر تمويلها (خزينة ومنح وقروض) موزعة وفقاً لمحافظات المملكة.

٨- تناط مسؤولية تنفيذ المشاريع الرأسمالية للمحافظات بالوزارات والدوائر الحكومية المعنية بتنفيذ تلك المشاريع والمدرجة ضمن موازنتها للاعوام ٢٠٢٣- ٢٠٢٥.

٩- مراجعة دائرة الموازنة العامة للحصول على النماذج المخصصة لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة وجداول تشكيلات الوظائف أو الحصول عليها من خلال الموقع الالكتروني للدائرة www.gbd.gov.jo

١٠- على كل وزارة / دائرة /وحدة حكومية تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وإطار الإنفاق متوسط المدى وفقا للنماذج المحدثة التي أعدتها دائرة الموازنة العامة في هذا الشأن.

١١- الأمناء والمدراء العامون في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مسؤولون عن صحة الأرقام والمعلومات الواردة في جداول الإيرادات والنفقات الجارية والرأسمالية وجداول تشكيلات الوظائف ومؤشرات قياس الأداء للأهداف الإستراتيجية والبرامج المقدمة إلى دائرة الموازنة العامة.